الفلاحة من ٤٠ عاما

فى سبتمبر واكتوبر عام ١٩٢٦ ظهر العدد الخامس من السنة السادسة لمجلة الفلاحة ، وكان أهم موضوعاته عن محصول القطن وعن النهضة التعاونية .. ولعل موضوع القطن كان أهم ما يشغل البال سنتئذ ، إذ أن محصوله الذى هو قوام الثروة فى البلاد كان آيلا إلى الاضمحلال منذ بداية القرن الحالى ، وحتى عام ١٩٢٦ لم يكن هناك بصيص من الأمل فى أن يعود القطن إلى محصوله السابق الذى عرف عنه فى نهاية القرن الماضى ، لأن قطن البلاد الرئيسى حتى الأعوام الثلاثينية كان صنف السكلاريدس الذى يفتك به مرض الذبول . ولم تنجح جهود مربى القطن ووزارة الزراعة التى أنشئت عام ١٩١١ مصلحة تابعة لوزارة الأشغال فى أن تثمر فى استنباط صنف آخر مقاوم للذبول خلال السنوات الثلاثين من هذا القرن ، وأخيراً فى عام ١٩٣٠ عثر على نبات شارد فى حقل أشمونى أمكن بالانتخاب فيه من استنباط صنف جيزة ٧ الذى أنقذ الموقف جزئيا ، فكما هو معروف عن هذا الصنف أنه يعلو السكلاريدس بحوالى ٤٠ ٪ فى المحصول ، ولكنه كان يقل عنه فى صفاته الغزلية المرغوبة ، وفى خلال سنى الحرب العالمية الثانية ظهر الكرنك فأعاد للبلاد سمعتها فى ميدان الأقطان الطويلة التيلة الفاخرة ، كما أنه كان يعلو السكلاريدس فى المحصول . . ولعل فى خطاب وزير الزراعة الذى ألقاه فى مجلس النواب فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٦ ونشرته الفلاحة من أربعين عاماً تلخيصا للوضع سنتئذ ... « منذ ثمانية وعشرين عاما كان متوسط محصول الفدان ٥,٨٠ قناطير ثم هوى إلى ٣,٠٦ قناطير ، وإن كان قد زاد فى السنين الأخيرة إلى أربعة قناطير وثلاثة عشر رطلا بسبب توسع مزارعى الوجه القبلى فى زراعة القطن ودخول أصناف أخرى على السكلاريدس مثل الزاجوراة وغيره فى الوجه البحرى ولكن ذلك لم يكن من شأنه أن ينقل النتيجة عن مركزها الخطير فقد بلغ العجز فى المحصول مدة الثمانى والعشرين سنة المذكورة ٧٣,١٦٥,٦٤٩ قنطارا يبلغ ثمنها

٤١٠,٠٥٣,٢١٠ جنيهات وذلك متوسط الثمن فى كل سنة من السنين المذكورة ، وإذا قسمنا هذا المبلغ الهائل على مدى السنين الثمانى والعشرين لكان متوسط خسارة البلاد فى كل سنة ١٤,٦٤٤,٧٥٨ جنيها ، ولا يدرى إلا علام الغيوب ماذا تكون النتيجة بعد بضع سنوات إذا استمر الحال على هذا المنوال ، إذ كلما زادت الأمراض وانتشرت أسرعت بالفتك .. ولم يكن الأمر واقفا عند هذه النتيجة المريعة المحزنة التى تنطق بنفسها عن خطورة الحالة، ولكنى والأسف يملأ فؤادى أقدم بين يديكم إحصائية أخرى لها من الأهمية مكان عظيم، تلك الإحصائية هى إحصائية الواردات الأجنبية من الحبوب والفاكهة والماشية ، فقد كانت فى سنة ١٨٩٧ بمبلغ ١,٧٣٦,٩٤٠ جنيها، فبلغت فى سنة ١٩٢٥ مبلغ ٨,٩٨٣,١٤٠ جنيها . ومعنى هذا أن البلاد تتدهور حاصلاتها الغذائية أيضاً . . . وأن الأسباب التى وصلت بنا إلى هذه الحالة هى :

(١) عدم وجود المصارف فى كثير من البلاد وعـــدم كمال نظام ما هو موجود منها .

(٢) انتشار الآفات الزراعية وتكاثرها وعدم تعرف العلاج الواقى منها .

(٣) إجهاد الأرض بالزراعات المتوالية بعضها فوق بعض، وأهمها الإكثار من زراعة القطن .

(٤) عدم وجود تعاون فى البلاد يصون حقوق الأفراد ويدرأ الشر عنهم وما يتبع ذلك من عدم وجود تشريع يتناول الفروع المختلفة فى هذا الموضوع .

وكان من الحلول المقترحة فى ذلك الوقت ، اعتماد نصف مليون جنيه لإيجاد حقول للتجارب فى البلاد المختلفة ، وذلك لأن تجربة واحدة أو اثنتين أو أكثر قليلا لا يمكن أن تنطبق على أراضى القطر جميعاً نظراً للاختلاف العظيم بين الأراضى المصرية سواء فى التربة أو فى الطبيعة . ولذلك فإنه ينبغى أن تنشأ محطات للتجارب فى جميع الجهات المختلفة .. ، وتمر السنون دون أن ينفذ هذا الاقتراح ، وأخيراً فى عهد الثورة نفذ مشروع محطات البحوث الزراعية التى تهتم بدراسة مشاكل المناطق الزراعية وحلها .

وتناول سنى اللقانى مساعد مراقب مصلحة الإحصاء موضوع « القطن — تقدير محصوله وقياس مرونة الطلب عليه » فذكر أن النظام المتبع فى مصر لمعرفة المساحة المزروعة والوقوف بالتبعية على مقدار محصول القطن هو أن يجمع الصيارفة مرة فى كل عام من جميع الفلاحين بيانات عن محاصيلهم ، وبعد ذلك يلخص كل صراف هذه البيانات عن المنطقة المخصصة له، ثم توحد البيانات الخاصة بكل قرية فكل مركز فكل مديرية، ويوضع ذلك على شكل جداول ، أما تقدير المحصول فتروك أمره لوزارة الزراعة . وفى مثل هذه الكشوف لابد من مراعاة ما يحتمل وقوعه من خطأ لابد منه ، وأكبر معضلة فى إحصاء القطن فى مصر هى تعيين مدى هذا الخطأ إن أمكن . ويرى مستر هاندز أن الزارع الأمريكى يميل إلى التبليغ عن المساحة التى يشغلها بزراعة ما بأكثر من حقيقتها بنحو ١٢ ٪ ، وعندى أن الفلاح المصرى يسير على نقيض الزارع الأمريكى ولا يعزى هذا إلى مزاج الفلاح هنا فقط، بل إن للخوف أو الارتياب دخلا فى ذلك ، ويزيد أثره فى نفسه ما يوضع بين وقت وآخر من القيود على المساحة المزروعة قطنا . وقد اعترض أحد مشاهير رجال المساحة على إمكان أن تؤدى المساحة المحلية (الششنى) إلى تحديد درجة ما عليه كشوف الصيارفة من الدقة وذلك لسببين : الأول أن الفلاح عند تبليغه الصراف شفويا هو إنما يبلغه ما هو أدعى إلى مصلحته الشخصية إذ ذاك، فإذا كان هناك رسوم بتحديد زراعة القطن فلا يعترف أحد من الفلاحين بأنه يزرع أكثر مما يسمح به القانون ، وإذا كانت الحكومة مطالبته بالإكثار من الحبوب فإنه يبلغ عن المساحة المزروعة بها بأكثر من حقيقتها ، وبعبارة أخرى فإن الخطأ المشار إليه فيما تقدم خطأ يختلف من حيث مقداره باختلاف الظروف ولا يمكن تعيينه ، والسبب الثانى أن الرغبة فى المبالغة تختلف باختلاف المناطق بحيث أن الخطأ الواقع فى عدد معين من القرى لا يصح اتخاذه معياراً لمعرفة مدى الخطأ فى جميع بلدان القطر .

* * *